

## سياسة تعارض المصالح

### المقدمة:

تسعى المؤسسات الرائدة إلى تحقيق أهدافها بطرق متباينة ولكل منها خصوصيتها وأسرارها الذاتية في الوصول لذلك ولم يعد خافياً على أحد أن من تلك الأسباب المؤدية إلى النجاح الاهتمام والتركيز على تقليص الفجوة بالسلوك الفردي وبالتالي المؤسسي بين ما هو مأمول من موظفيها وبين ما هو معمول به مما يعزز تميز المؤسسة عن غيرها وتفردتها ونجاحها بتجذير هوية خاصة تركز على الإبداع وتنمي الولاء لها والثقة بها. وفي هذا السياق فقد حرص البنك على تعزيز وترسيخ وبناء المنظومة المؤسسية للبنك بحيث تكون حاضنة لقيم وسلوك الموظف وتكون كذلك الأنموذج لتحويل السلوك الفردي وبالتالي المؤسسي لما هو مرغوب فيه.

ومن هذا المنطلق وفي سبيل تعظيم قيم وآليات العمل المؤسسي القائمة على الشفافية والعدالة والعمل بروح الفريق المؤهل المحفز القادر على استشعار الخطر ودراسته والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الانجاز الذي تتطلع إلى بلوغه، فقد تم إعداد وتبني دليل الحاكمية المؤسسية للبنك والذي يحدد وبشكل واضح الإطار العام كأساس للتطوير والأداء المؤسسي.

هذا وقد انبثق عن هذا الدليل العديد من آليات وأدلة العمل التي تنظم مختلف جوانب العمل البنكي ومن هذه السياسات سياسة إدارة تعارض المصالح والتي تسعى من خلالها لتحديد معظم حالات تعارض المصالح وطرح سياسة للتعامل مع شبّهات تعارض المصالح وتوفير قناة اتصال مع كافة شرائح الموظفين ليتمكنوا من خلالها من الإفصاح عن هذه الشبّهات الدائرة الامتثال والمخاطر والتي ستقوم بدورها بدراسة الحالات والتنسيق مع الجهات المعنية واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لما تقتضيه الحالة وحسب الممارسات المصرفية السليمة درة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جهة وتجنب الموظف من مخاطر هذه الشبّهات من جهة أخرى.



محمد  
عقوب بن نافع  
مدير إدارة



التعريفات:

ذوي العلاقة

ذوي الصلة

عضو مجلس إدارة البنك سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لشخص اعتباري أو مدير عام البنك أو أي موظف فيه.

يعتبر الشخص ذو العلاقة مع البنك إذا كان لأي منهما الشخص أو البنك) مصلحة مؤثرة في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر وتعتبر الشركة التابعة للبنك من الأطراف ذوي العلاقة أو إذا كان الشخص إدارياً في البنك أو له مصلحة عمل مشتركة مع إداري فيه أو إذا كان الشخص زوجاً لإداري في البنك أو كان قريباً لذلك الإداري أو لزوجته حتى الدرجة الثالثة أو كانت له مصلحة عمل مشتركة مع أي منهم. وعلى العميل طالب الائتمان والإداري في البنك متخذ القرار الائتماني أن يفصحا خطياً عن العلاقة المبينة أعلاه وبحدود معرفتهم.

شخصان أو أكثر يشكلان مخاطرة مصرفية واحدة بسبب سيطرة أحدهما على الآخر أو تملك أحدهما ما لا يقل عن (٤٠%) من رأسمال الشخص الآخر أو نظراً لتبادلتهما تقديم الضمانات فيما بينهما أو لأن سداد قروضهما من مصدر واحد أو لأن اقتراضهما كان المشروع واحد أو ما شابه ذلك من الحالات، والمقاصد هذه السياسة يعتبر ذوو الصلة شخصاً واحداً.

المصلحة المؤثرة السيطرة على ما لا يقل عن (١٠%) من رأسمال شخص اعتباري.

السيطرة:

القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته.

أصحاب المصالح

أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.





## الحاكمة المؤسسية

النظام الذي يوجه ويدار به البنك ، والذي يهدف الى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها ، وإدارة عمليات البنك بشكل أمن وحماية مصالح المودعين والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، والتزام

البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية .

## الأهداف:

انطلاقاً من رؤيتنا ورسالتنا المستوحاة من قيمنا المتمثلة في الالتزام الشفافية الاستقلالية المسؤولية والعدالة والتي تجسد تميزنا وتفوقنا في القطاع المصرفي، فأنا تسعى ضمن هذه السياسة للمحافظة على تطبيق هذه القيم على أرض الواقع وتحقيق الأهداف التالية :-

المحافظة على سمعة البنك، من خلال تعزيز وترسيخ مفاهيم الحاكمة .

المؤسسية في البنك. وتشجيع الموظفين الممارسة كافة الأعمال المناطة.

بهم بأعلى معايير الشفافية والنزاهة والأمانة والمسؤولية.

وجود أنظمة ضبط واضحة تمنع أعضاء المجلس والموظفين من

استغلال المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية. وصف الحالات الممكن أن ينتج عنها تعارض

للمصالح وتتطلب

إجراءات حصيفة من قبل إداري البنك. وتعريف وتحديد الصفقات التي تحمل شبهة تعارض المصالح.

وضع محددات وضوابط رقابية لإدارة تعارض المصالح، وللمحد من استقلال أي معلومات داخلية خاصة في

البنك وعملاء نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم.

